



VATP040

VAT Public Clarification

Amendments to the Executive Regulation of Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax -Cabinet Decision No. 100 of 2024

توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة

تعديلات على اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادى رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة – قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2024

Issue

Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax and its amendments ("Decree-Law") and Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive Regulation of the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax, and its amendments ("Executive Regulation").

The Executive Regulation was amended by Cabinet Decision No. 100 of 2024 on the Amendment of Some Provisions of the Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive Regulation of Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax ("Cabinet Decision No. 100") that became effective on 15 November 2024.

In this Public Clarification, where relevant, the Executive Regulation prior to 15 November 2024 is referred to as the "Previous Executive Regulation" and the Executive Regulation amended by Cabinet Decision No. 100 with effect from 15 November 2024 is referred to as "New Executive Regulation".

الموضوع

تُنظّم ضريبة القيمة المضافة ("الضريبة") بموجب Value Added Tax ("VAT") is regulated by the Federal المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته ("المرسوم بقانون") وقرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادى رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته ("اللائحة التنفيذية").

> تمّ تعديل اللائحة التنفيذية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادى رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة ("قرار مجلس الوزراء رقم (100)") والذي دخل حيز التنفيذ في 15 نوفمبر 2024.

> في هذا التوضيح العام، وبحسب الاقتضاء، يُشار إلى اللائحة التنفيذية قبل 15 نوفمبر 2024، بعبارة "اللائحة التنفيذية السابقة"، ويُشار إلى اللائحة التنفيذية المُعدّلة بقرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2024 الذي دخل حيز التنفيذ في 15 نوفمبر 2024، بعبارة "اللائحة التنفيذية الجديدة".





Summary ملخص

يهدف هذا التوضيح العامّ إلى إلقاء الضوء على التغييرات This Public Clarification is intended to illuminate the main changes to the Executive Regulation.

The following Articles were amended:

- New definitions (Article 1)
- Supply of goods (Article 2)
- Supply of more than one component (Article 4)
- Exceptions related to deemed supply (Article 5)
- Mandatory registration (Article 7)
- Voluntary registration (Article 8)
- Tax deregistration (Article 14)
- الغاء تسجيل مجموعة ضريبية أو التعديل عليه Deregistration of a tax group registration or amendment thereof (Article 15)
- Exception from registration (Article 16)
- (Article 23)
- Accounting for tax on the profit margin (Article 29)
- Zero-rating the export of goods (Article 30)
- Zero-rating the export of services (Article 31)
- تطبيق نسبة الصفر على خدمات النقل الدولي للركاب Zero-rating international transportation services for passengers and goods (Article 33)
- Zero-rating certain (Article 34)
- with means of transport (Article 35)
- Residential buildings (Article 37)
- تطبيق نسبة الصفر على المباني المصممة خصيصاً Zero-rating of buildings specifically designed to

الرئيسية التي تمّ إجراؤها على اللائحة التنفيذية.

تمّ تعديل المواد الآتية:

- تعاریف جدیدة (المادة (1))
 - توريد السلع (المادة (2))
- توريد أكثر من مكوّن (المادة (4))
- الاستثناءات المتعلقة بالتوريد الاعتباري (المادة (5))
 - التسجيل الإلزامي (المادة (7))
 - التسجيل الاختياري (المادة (8))
 - إلغاء التسجيل الضريبي (المادة (14))
- (المادة (15))
 - الاستثناء من التسجيل (المادة (16))
- خدمات الاتصالات والخدمات الإلكترونية (المادة Telecommunication and electronic services) ((23)
 - حساب الضريبة على هامش الربح (المادة (29))
 - تطبيق نسبة الصفر على تصدير السلع (المادة 30))
 - تطبيق نسبة الصفر على تصدير الخدمات (المادة ((31)
 - والسلع (المادة 33))
 - تطبيق نسبة الصفر على بعض وسائط النقل (المادة transport) ((34)
- تطبيق نسبة الصفر على السلع والخدمات المرتبطة Zero-rating goods and services in connection بوسائط النقل (المادة 35))
 - المباني السكنية (المادة (37))





be used by charities (Article 38)

- Zero-rating healthcare services (Article 41)
- لاستخدام الجهات الخيرية (المادة 38))
- تطبيق نسبة الصفر على خدمات الرعاية الصحية (المادة 41))
- Tax treatment of financial services (Article 42)
- المعاملة الضريبية للخدمات المالية (المادة (42))
- (Article 46)
- فرض الضريبة على توريد أكثر من مكوّن (المادة المادة Tax on supplies of more than one component ((46)
- Special rules of import (Article 50)

- أحكام خاصة بالاستيراد (المادة (50))
- استرداد ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريدات Input tax recovery in respect of exempt supplies (Article 52)
 - المعفاة (المادة (52))
- Non-recoverable input tax (Article 53)
- ضربية المدخلات غير القابلة للاسترداد (المادة ((53)
- Apportionment of input tax (Article 55)

- تقسيم ضريبة المدخلات (المادة (55))
- التسويات ضمن نظام الأصول الرأسمالية (المادة Adjustments under the capital assets scheme (Article 58)
 - ((58)

Tax invoices (Article 59)

• الفواتير الضريبية (المادة (59))

Tax credit note (Article 60)

• الإشعار الدائن الضريبي (المادة (60))

- Tax return and payment (Article 64)
- الإقرار الضريبي وسداد الضريبة (المادة (64))

Recovery of excess tax (Article 65)

• استرداد فائض الضريبة (المادة (65))

Tourist visitors (Article 68)

• السياح الزائرين (المادة (68))

Foreign governments (Article 69)

• الحكومات الأجنبية (المادة (69))

- Record-keeping requirements (Article 71)
- متطلبات الاحتفاظ بالسجلات (المادة (71))

The following new Articles were added:

تمت إضافة المواد الجديدة الآتية:

Article 3 (bis) – Exceptions of Supplies

- المادة (3) (مكرراً) استثناءات التوريد
- المادة (14) (مكرراً) إلغاء التسجيل الضريبي Article 14 (bis) Tax deregistration to protect the integrity of the tax system
 - لحماية سلامة النظام الضريبي

لا يتناول هذا التوضيح العام جميع التعديلات التي أجريت This Public Clarification does not address all textual amendments.

لتحسين النصّ.





Detailed analysis

New definitions - Article 1

تمّ إدخال تعريف "يوم عمل" ليتماشي مع التعريفات "The definition of "business day" was introduced to align with the definitions per Federal Decree-Law No. 28 of 2022 on Tax Procedures, and its الضريبية وتعديلاته ("قانون") المجراءات الضريبية وتعديلاته amendments ("Tax Procedures Law").

الضريبة على النحو المُحدد في المادة (3) من المرسوم -the tax rate as specified in Article 3 of the Decree Law, i.e. 5%.

A new definition was introduced for "virtual assets" to be read with the updated Article 42 of the Executive Regulation dealing with financial services.

According to this definition, crypto currencies (e.g. Bitcoin and Ethereum) as well as any other digital representations of value that can be digitally traded, converted or used for investment purposes would be regarded as virtual assets for VAT purposes.

of fiat currency (e.g. UAE Dirhams) or financial العملات الورقية (مثل الدرهم الإماراتي) أو الأوراق securities are explicitly excluded from the definition of virtual assets.

Supply of goods – Article 2(4)(b)

اللائحة التنفيذية للتأكيد على أن أيّ تصريف في العقارات amended to confirm that any disposal of real estate يترتب عليه نقل ملكيتها من شخص إلى آخر ، يعتبر توريداً resulting in the transfer of ownership thereof by one person to another is considered to be a supply of goods.

تحليل تفصيلي

تعاريف جديدة - المادة (1)

الواردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة الإجر اءات الضربيية").

تمّ إدخال مصطلح "النسبة الأساسية" لتعريف نسبة The term "standard rate" was introduced to define بقانون، أي 5%.

> تمّ استحداث تعريف جديد لعبارة "الأصول الافتراضية" لتُقرأ بالتزامن مع المادة (42) المُحدّثة من اللائحة التنفيذية التي تتناول الخدمات المالية.

> وفقاً لهذا التعريف، فإن العملات الرقمية (مثل بيتكوين وإيثريوم) وكذلك أي تمثيلات رقمية للقيمة يمكن تداولها أو تحويلها رقمياً أو استخدامها لأغراض الاستثمار، ستعتبر أصولأ افتراضية لأغراض ضريبة القيمة المضيافة

استثناءً مما سبق، تم صراحةً استبعاد التمثيل الرقمي As an exception to the above, digital representations المالية من تعريف الأصول الافتر اضية.

توريد السلع – الفقرة (ب) من البند (4) من المادة (2) تمّ تعديل الفقرة (ب) من البند (4) من المادة (2) من Article 2(4)(b) of the Executive Regulation was



Exceptions of Supplies – Article 3(bis)

According to Article 3(bis)(1)(a), certain grants, disposals and other transfers of ownership of الملكية في المباني الحكومية والأصول العقارية ومشاريع government buildings, real estate assets and other similar projects from one government entity (as defined in Article 1 of the Decree-Law) to another, will not be regarded as supplies, and would, therefore, fall outside the scope of VAT.

The term "government entities" means Ministries, government departments and agencies, authorities and public institutions in the UAE, whether Federal or local, or any other entities treated with the treatment decided for government entities, in accordance with the decisions issued by the Cabinet for the purposes of implementing the provisions of the Decree-Law.

transfer of the right to use, exploit or utilise مكرراً، فإن منح أو نقل حق استخدام أو استغلال (3) government buildings, real estate assets and other طبيعة مشابهة من جهة حكومية (كما هي معرّفة في المادة للمادة المادة كومية (كما المادة المادة المادة المادة المادة entity (as defined in Article 1 of the Decree-Law) to من المرسوم بقانون) إلى جهة حكومية أخرى لن another will not be regarded as a supply, and would, يعتبر توريداً، وبالتالي فإنه يقع خارج نطاق ضريبة القيمة therefore, fall outside the scope of VAT. This provision has been given retroactive effect from 1 January 2023.

يُقصد بعبارة "المباني الحكومية والأصول العقارية The phrase "government buildings, real estate assets and other projects of similar nature" means:

- Government entities' premises.
- Government capital projects.
- Government infrastructural projects.

المادة (3) (مكرراً) – استثناءات التوريد

وفقاً للفقرة (أ) من البند (1) من المادة (3) مكرراً، فإن بعض المنح والتصرفات وعمليات النقل الأخرى لحقوق أخرى مشابهة من جهة حكومية (كما هي معرّفة في المادة (1) من المرسوم بقانون) إلى جهة حكومية أخرى لن تعتبر توريدات، وبالتالي فإنها تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة

يُقصد بمصطلح "الجهات الحكومية" الوزارات والدوائر والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة الاتحادية والمحلية في الدولة أو أي كيانات أخرى تعامل بالمعاملة المقررة للجهات الحكومية، وذلك كله وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء لأغراض تطبيق أحكام المرسوم بقانون.

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً للفقرة (ب) من البند (1) من المادة Further, according to Article 3(bis)(1)(b), the grant or المبانى الحكومية والأصول العقارية ومشاريع أخرى ذات المضافة ويُطبق هذا الحكم بأثر رجعي اعتباراً من 1 يناير 2023.

ومشاريع أخرى ذات طبيعة مشابهة" ما يأتى:

- مقرات الجهات الحكومية
- المشاريع الرأسمالية الحكومية.
- مشاريع البنية التحتية الحكومية.



- Real estate assets used by government entities.
- Real estate assets allocated and used to serve a public utility and for public use.
- Developed government land.

الأخرى ذات الطبيعة المشابهة المؤهلة لهذا الاستثناء projects of similar nature qualifying for this exception shall be determined under a decision issued by the Minister.

بعبارة أخرى، لن يتمّ تطبيق الاستثناء تلقائياً على جميع In other words, the exception will not automatically المباني الحكومية والأصول العقارية والمشاريع الأخرى apply to all government buildings, real estate assets and other projects of similar nature.

Supply of more than one component – Article 4(4)

تمّ تعديل البند (4) من المادة (4) من اللائحة التنفيذية Article 4(4) of the Executive Regulation was amended to clarify that, in order for a single composite supply لتوضيح أنه لحدوث توريد واحد مركب، يجب أن يتمّ توريد مكونات التوريد المختلفة من خلال مورّد واحد، to exist, the different components must be supplied وأن لا يقوم المورّد بتحديد أو فرض سعر مكونات التوريد by a single supplier and the price of the different components must not be separately identified or charged by the supplier.

بعبارة أخرى، يوضح التعديل أنّه حتى في حال وجود الم other words, the amendment clarifies that even توريد يندر ج ضمن المعنى الوارد في البند (3) من المادة where a supply falls within the meaning of Article (4) من اللائحة التنفيذية، فلن يتمّ اعتباره توريداً واحداً of the Executive Regulation, it will not be مركباً حتى يتمّ استيفاء متطلبات البند (4) من المادة (4) a considered as a single composite supply until the requirements of Article 4(4) of the Executive Regulation are met.

إذا كان المورّد يتعاقد مع طرف ثالث من الباطن لتوريد If the supplier subcontracts some of the components to a third party, but remains contractually بعض المكونات، ولكنه يظل مسؤولاً من الناحية التعاقدية عن التوريد إلى المتلقى/ المستلم، فلا يزال المورّد يعتبر responsible for the supply to the recipient, the أنه يقوم بتوريد تلك المكونات، وبالتالي يكون مستوفياً supplier is still regarded as supplying such

• الأصول العقارية المستخدمة من قبل الجهات

- الأصول العقاربة المخصصة والمستخدمة لخدمة مرفق عام وللاستخدام العام.
 - الأراضى الحكومية المطوّرة.

سيتم تحديد نطاق المباني والأصول العقارية والمشاريع The scope of buildings, real estate assets and other بموجب قرار يصدر عن الوزير

ذات الطبيعة المشابهة

توريد أكثر من مكوّن – البند (4) من المادة (4)

المختلفة بشكل منفصل

من اللائحة التنفيذية



للشرط الأول المتمثل في وجوب توريد جميع المكونات components and the first condition that all the components must be supplied by a single supplier would be met.

حتى وإن كان المورّد يفرض سعراً واحداً لجميع Even if the supplier charges a single price for all the المكونات، فإنه لن يعتبر توريداً واحداً مركباً إذا تمّ تحديد components, it would not be regarded as a single سعر کل مکون بشکل منفصل، مثلاً إذا تمّ تحدید سعر کل د composite supply if the price for each component is مكون على حدة في الفاتورة الضريبية أو عرض الأسعار separately identified, e.g. if the tax invoice, quote or underlying contract reflects the price of each component separately.

تسويقية، ولكن يتم تحديد سعر لكل مُكوّن (مثل إيجار eampaign, but the price for each component (e.g. المكان، والطعام والشراب، والسلع الترويجية وما إلى venue rental, catering, promotional goods etc.) is ذلك) في العقد، فإنّ التوريد لن يشكل توريداً واحداً مركباً specified in the contract, the supply would not لأنّ أسعار مُكوّنات التوريد المختلفة يتم تحديدها بشكل constitute a single composite supply as the prices of the different components of the supply are separately identified.

واحد ولكن العقد يتضمن سعر كل من الهاتف والصيانة sold for a single price but the contract lists the price of the phone, maintenance and warranty separately. كتوريد واحد مركب لأنّ أسعار مُكوّنات التوريد المختلفة This supply would also not qualify as a single composite supply since the prices of the different components of the supply are separately identified.

Exceptions related to deemed supply – Article 5 Since Article 12 of the Decree-Law already reflects على الحالات التي لا تعتبر فيها التوريدات بمثابة توريدات "the cases where supplies are not considered as اعتبارية، فقد تمّ حذف هذه الحالات من البند (1) من المادة deemed supplies, these cases were deleted from Article 5(1) of the Executive Regulation.

تمّ تعديل البند (1) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية Article 5(1) of the Executive Regulation was amended لتوضيح أن توريد عينات أو هدايا تجارية لن يشكل توريداً to clarify that a supply of samples or commercial gifts

من قبل مورّد و احد.

أو العقد

على سبيل المثال، إذا كان يتم فرض رسم واحد لحملة For example, if a single fee is charged for a marketing منفصل

مثال آخر هو عندما يتم بيع هاتف محمول مقابل سعر Another example would be where a mobile phone is والضمان بشكل منفصل فلن يكون هذا التوريد مؤهلا يتم تحديدها بشكل منفصل.

> الاستثناءات المتعلقة بالتوريد الاعتباري – المادة (5) نظراً إلى أن المادة (12) من المرسوم بقانون تنص بالفعل (5) من اللائحة التنفيذية.



would not constitute a deemed supply if the value of such goods supplied within a 12-month rolling period does not exceed AED 500 per recipient. This is similar to Article 5(1)(d) of the Previous Executive Regulation.

replaces Article 5(1)(e) of the Previous Executive (5) من اللائحة التنفيذية السابقة فيما يتعلق بحدّ ضريبة Regulation with regards to the threshold in respect of output tax for purposes of Article 12(5) of the Decree-Law.

deemed supplies is AED 2,000 or less within a 12month period, the supply would not be regarded as a deemed supply.

The amendment specifies that, where this monetary threshold is exceeded, only the amount in excess of the AED 2,000 would be considered as payable tax, i.e. the related supply would be regarded as a deemed supply.

For example, if a pharmaceutical company gives away free goods that cost AED 600 to a hundred recipients, the total cost of free goods is AED 60,000 and the total output tax calculated on all supplies تمّ إجراؤها دون مقابل خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً made for no consideration within a 12-month period equals AED 2,857 (60,000 x 5/105). In this case, payable tax to the FTA is AED 857 (AED 2,857-2,000).

The part of the supplies that result in an output tax, for a 12-month period, of AED 2,000 shall fall under the exception of Article 12(5) of the Decree-Law and اعتبارياً إذا كانت قيمة هذه السلع الموردة لكل مستلم خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً متتالية لا تُجاوز مبلغ 500 در هم. ويتشابه ذلك مع نصّ الفقرة (د) من البند (1) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية السابقة.

تحل الفقرة (أ) من البند (2) من المادة (5) من اللائحة Article 5(2)(a) of the New Executive Regulation التنفيذية الجديدة محل الفقرة (هـ) من البند (1) من المادة المخرجات لأغراض البند (5) من المادة (12) من المرسوم بقانون.

بشكل عام، إذا كان إجمالي ضريبة المخرجات المستحقة Generally, if the total output tax payable on all الدفع على جميع التوريدات الاعتبارية هو مبلغ 2,000 در هم أو أقل خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً، فلن يعتبر التوريد أنه توريد اعتباري.

> ينص التعديل على أنه في حال تم تجاوز ذلك الحد النقدى، فسيتم اعتبار المبلغ الذي يجاوز 2,000 درهم فقط أنه ضريبة مستحقة الدفع، أي أنه سيُعتبر التوريد ذي الصلة على أنه توريد اعتباري.

> على سببل المثال، إذا منحت شركة أدوبة سلعاً مجانبة تبلغ قيمتها 600 درهم إلى مائة مستلم، بحيث تبلغ القيمة الإجمالية للسلع المجانية 60,000 در هم وكان إجمالي ضريبة المخرجات المحتسبة على جميع التوريدات التي يساوي 2,857 در هم (أي (60,000 × 105/5))، ففي هذه الحالة تكون الضريبة المستحقة الدفع إلى الهيئة هي 857 درهم (2,857 – 2,000 درهم).

> أمّا بالنسبة للجزء من التوريدات الذي ينتج عنه ضريبة مخرجات بقيمة 2,000 درهم خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً، فإنه سيندرج ضمن الاستثناء الوارد في البند





shall not be considered a deemed supply.

و المستلم/المتلقى إمّا جهة حكومية أو جهة خيرية، كما هو _ supplier and recipient are either a government entity معرّف في المادة (1) من المرسوم بقانون، فإن حدّ ,or a charity as defined in Article 1 of the Decree-Law the output tax threshold is AED 250,000, (instead of درهم، (بدلا عن 250,000 درهم، المخرجات هو AED 2,000) per 12-month period per supplier.

للبند (2) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية السابقة، مع للسابقة، مع to Article 5(2) of the Previous Executive Regulations إضافة مراجع تشريعية محدّثة إلى البندين (1) و(2) من with updated legislative references to clauses 1 and 2 of the same Article.

Voluntary registration – Article 8

to clarify that a person is required to provide يقوم بممارسة أعمال في الدولة وأنه يقصد القيام evidence to demonstrate to the FTA that he conducts a business in the UAE and that he has the intention to make supplies listed in Article 54(1) of the Decree-Law, in order to be eligible for voluntary registration. Such intention may, for example, be demonstrated by contracts to supply taxable goods and or services to other persons for consideration.

وفي ضوء ما سبق، لن يكون المُقيم في الدولة مؤهلاً للتقدّم In light of the above, a UAE resident would not be بطلب للتسجيل الضريبي الاختياري حتى لو تكبد نفقات eligible to apply for voluntary tax registration even if he incurs taxable expenses exceeding the registration خاضعة للضريبة تجاوز حدّ التسجيل، ما لم يكن يمارس threshold, unless he carries on business in the UAE and can prove that he intends to make any of the supplies listed in Article 54(1) of the Decree-Law.

(5) من المادة (12) من المرسوم بقانون ولن يتمّ اعتباره توريداً اعتبارياً

في حالة التوريدات الاعتبارية إذا كان كل من المورد In the case of deemed supplies, where both the 2,000 درهم) لكل مورد خلال فترة (12) اثنى عشر شهراً.

البند (3) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية الجديدة مماثل Article 5(3) of the New Executive Regulation is similar المادة ذاتها

التسجيل الاختياري – المادة (8)

تمّ تعديل البند (6) من المادة (8) من اللائحة التنفيذية Article 8(6) of the Executive Regulation was amended لتوضيح أنه يتعين على الشخص تقديم ما يُثبت للهيئة أنه بالتوريدات الواردة في البند (1) من المادة (54) من المرسوم بقانون، ليكون مؤهلاً للتسجيل الضريبي الاختياري.

> يمكن إثبات هذا القصد، على سبيل المثال، من خلال عقود لتوريد سلع و/أو خدمات خاضعة للضربية لأشخاص آخرين لقاء مقابل.

> أعمالاً في الدولة ويمكنه إثبات أنه يقصد القيام بأي من التوريدات الواردة في البند (1) من المادة (54) من المرسوم بقانون.





Tax deregistration – Article 14

تمّ تعديل البند (4) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية Article 14(4) of the Executive Regulation was amended to allow the FTA to deregister a person from VAT if a person initiated a deregistration application but did not complete the process.

The FTA may, for example, deregister a person who created a deregistration application in Emaratax and saved it as a draft without completing the process if the person continuously submitted nil returns or no returns because it stopped making taxable supplies.

Article 14(7) of the Previous Executive Regulation has السابقة وتمت إعادة ترقيمه ليصبح البند (5) من المادة المادة been amended and renumbered as Article 14(5) in the New Executive Regulation. The amendment في اللائحة التنفيذية الجديدة. يسمح التعديل للهيئة allows the FTA to determine the effective date of tax بتحديد تاريخاً مختلفاً لسريان إلغاء التسجيل الضريبي عن التاريخ المحدد من قبل المسجل في طلب إلغاء التسجيل deregistration to be different from the date requested in the tax deregistration application by the registrant, or the date on which the tax deregistration request was submitted.

Article 14(9) has been added in the New Executive Regulation to confirm that tax deregistration does الشخص بأحكام المرسوم بقانون و لائحته التنفيذية، بما في not absolve a person from complying with the provisions of the Decree-Law and its Regulation, including filing another tax registration application when the tax registration requirements are met.

الغاء التسجيل الضريبي لحماية سلامة النظام الضريبي — Tax deregistration to protect the integrity of the tax system – Article 14(bis)

تسمح هذه المادة الجديدة للهيئة بإلغاء التسجيل الضريبي This new Article allows the FTA to deregister a دون أن يتم تقديم طلب إلغاء التسجيل الضريبي في حال registrant without a deregistration application being

الغاء التسجيل الضريبي – المادة (14)

للسماح للهيئة بإلغاء التسجيل الضريبي لشخص أنشأ طلب لإلغاء التسجيل الضريبي ولم يستكمل إجراءاته.

على سبيل المثال، يجوز للهيئة إلغاء تسجيل شخص أنشأ طلب الغاء تسجيل على منصة إمارات تاكس وحفظه كمسودة دون استكمال العملية، وذلك في حال كان الشخص يقوم باستمر ار بتقديم إقرارات صفرية أو لا يقدم إقرارات ضريبية نظراً لتوقفه عن القيام بتوريدات خاضعة للضربية

تمّ تعديل البند (7) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية الضريبي، أو التاريخ الذي تمّ فيه تقديم طلب إلغاء التسجيل الضريبي.

تمّت إضافة البند (9) من المادة (14) إلى اللائحة التنفيذية الجديدة لتأكيد أنّ إلغاء التسجيل الضريبي لا يخل بالتزام ذلك الالتزام بتقديم طلب تسجيل ضريبي آخر عند استيفاء متطلبات التسجيل الضربيي

المادة (14) مكرراً



كان الإبقاء على تسجيل الشخص من شأنه المساس بسلامة submitted, where allowing the person to continue النظام الضريبي، وذلك في حال استيفاء أي من الشروط being a registrant may prejudice the integrity of the tax system, if any of the following conditions are met:

- الأتبة:
- عدم استيفاء المُسجل متطلبات التسجيل الضريبي The registrant does not meet the tax registration requirements according to the provisions of the Decree-Law.
 - وفقاً لأحكام المرسوم بقانون.
- عدم قيام المسجل بتقديم طلب للهيئة لإلغاء تسجيله The registrant has not applied for tax الضريبي بناءً على ما هو منصوص عليه في البند deregistration as specified under Article 21(1) of (1) من المادة (21) من المرسوم بقانون، أو قيام the Decree-Law, or the registrant has created a المسجل بإنشاء طلب لدى الهيئة لإلغاء تسجيله tax deregistration application with the FTA but has not completed such application.
 - الضريبي ولكن لم يتم استكمال الطلب
- Any other conditions specified by the FTA.

• أي شروط أخرى تحددها الهيئة.

يجب على الهيئة التحقق من عدم أهلية الشخص للتسجيل The FTA is required to verify that the person is not eligible to be registered for tax before deregistering the person.

الضريبي قبل إلغاء تسجيله.

in the UAE and will be required to apply for التقدّم بطلب للتسجيل الضريبي في حال أصبح مرة أخرى مُلزماً بالتسجيل الضريبي، على سبيل المثال إذا قام registration if the person again becomes liable to register, e.g. if the person starts making taxable الشخص مرة أخرى بتوريدات خاضعة للضريبة في الدولة وكانت تلك التوريدات تجاوز حدّ التسجيل supplies in the UAE again and the mandatory registration threshold is exceeded.

يتعين على الشخص مراقبة أنشطته في الدولة، وعليه The person is still required to monitor their activities الإلزامي.

الغاء تسجيل مجموعة ضريبية أو التعديل عليه – المادة Deregistration of a tax group registration or amendment thereof - Article 15

(15)

تم تعديل البند (1) من المادة (15) من اللائحة التنفيذية Article 15(1) of the Executive Regulation was بإضافة كلمة "أي". وبالتالي، يجب على الهيئة إلغاء amended by adding the term "any". Hence, if any of تسجيل المجموعة الضريبية في حال تحقق أي من the cases listed in this clause applies, the FTA shall deregister the tax group.

الحالات الواردة في ذات البند.



تمّ تعديل الفقرة (أ) من البند (2) من المادة (15) من Article 15(2)(a) of the Executive Regulation was amended to state that, in addition to the cases listed اللائحة التنفيذية لتنصّ على أنه بالإضافة إلى الحالات المذكورة في البند (1) من المادة (15) من اللائحة Article 15(1) of the Executive Regulation, the FTA من التنفيذية، فإنه على الهيئة إزالة عضو من مجموعة shall remove a member from a tax group if that member ceases to make taxable supplies.

يبقى العضو الممثل للمجموعة الضريبية مسؤولاً عن The onus remains on the representative member of إخطار الهيئة في حال أصبح عضو في المجموعة the tax group to inform the FTA when a member of الضريبية غير مؤهل ليكون ضمن المجموعة الضريبية المضريبية الضريبية المجموعة الضريبية المجموعة المخموعة tax Group and to apply for an amendment of the tax group.

ضريبية إذا توقف هذا العضو عن القيام بتوريدات خاضعة للضربية

و عليه التقدّم بطلب لتعديل المجموعة الضربيبة.

Exception from registration - Article 16

الإلزام الخاضع للضريبة بإخطار الهيئة في حال حدوث عاص عدوث amended to require the taxable person to notify the أى تغييرات في أعماله قد تؤدي إلى عدم تأهله للاستثناء FTA if any changes occur to his business that are likely to lead to the person not being eligible for the من التسجيل الضريبي، وذلك خلال (10) أيام عمل من من التسجيل الضريبي، وذلك خلال تاريخ قيامه بأى توريد أو استيراد خاضع للضريبة بالنسبة على exception from registration within 10 business days from the date he makes any standard-rated supply or import.

ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، إذا بدأ الشخص This could, for example, include where the person بتقديم توريدات خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية، أو starts making standard rated supplies, receives concerned services or imports goods.

Article 23

تم تعديل النص العربي لمقدمة البند (2) من المادة (23) The Arabic text of the preamble to Article 23(2) of the من اللائحة التنفيذية لتوضيح أن الخدمات الإلكترونية Executive Regulation was amended to clarify that electronic services means services that are delivered "automatically" over the internet or electronic

الاستثناء من التسجيل – المادة (16)

تمّ تعديل البند (3) من المادة (16) من اللائحة التنفيذية Article 16(3) of the Executive Regulation was الأساسية

تلقى خدمات معنية أو استيراد سلع.

خدمات الاتصالات والخدمات الإلكتر ونية – المادة (23) - Telecommunication and electronic services

يقصد بها الخدمات التي يتم تقديمها بشكل "آلي" عبر الإنترنت أو شبكة إلكترونية أو سوق إلكتروني.





network or electronic marketplace.

Accounting for tax on the profit margin – Article 29 أعيد ترقيم بعض البنود نتيجة استحداث تعريف جديد Some of the Clauses were renumbered as a result of the introduction of a new definition for "purchase price" in Clause 5 of this Article.

وفقاً للبند (5) من المادة (29) من اللائحة التنفيذية According to Article 29(5) of the New Executive Regulation, the purchase price not only includes the purchase price of the good, but also costs and fees incurred to purchase the good.

Such "costs and fees" could include Customs duties, وتكاليف الشحن والمناولة والتغليف والتركيب التي يقوم shipping, handling, wrapping and installation costs charged/re-charged by the seller of the good.

ماكينة نظير مبلغ 10,000 در هم من شخص غير مسجل for AED 10,000 from a non-registrant who also يفرض هو الأخر مبلغ 1,000 درهم كرسوم شحن charges AED 1,000 for shipping fees and AED 500 for و 500 در هم كرسوم التركيب، فإن إجمالي "سعر الشراء" installation charges, the total "purchase price" for purposes of the profit margin scheme would be AED 11,500.

من قبل شخص مسجل، فلا ينبغي تضمين هذه التكاليف charges are charged by a registrant, such costs في سعر الشراء لأنّ المستلم يجوز له استرداد ضريبة should not be included in the purchase price as the المدخلات بناءً على الفاتورة الضرببية الصادرة من قبل recipient may recover input tax based on the tax invoice issued by the supplier of such services.

تطبيق نسبة الصفر على تصدير السلع – المتطلبات Zero-rating the export of goods – Documentary requirements - Article 30

تمّ تعديل المادة (30) من اللائحة التنفيذية لتخفيف عبء Article 30 of the Executive Regulation was amended الإثبات فيما يتعلق بالأدلة الرسمية والأدلة التجارية to ease the burden of proof in respect of the official المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المورد لإثبات الأحقية في المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المورد لإثبات الأحقية في

حساب الضربية على هامش الربح – المادة (29) لمصطلح "سعر الشراء" في البند (5) من هذه المادة.

الجديدة، فإن سعر الشراء لا يشمل فقط سعر السلعة بل أيضاً التكاليف والرسوم المتكبدة لشراء تلك السلعة.

يمكن أن تشمل هذه "التكاليف والرسوم" الرسوم الجمركية بائع السلع بفرضها.

على سبيل المثال، في حال قام خاضع للضريبة بشراء For example, if a taxable person purchases a machine لأغراض آلية هامش الربح سيكون 11,500 درهم.

مع ذلك، في حال فرض رسوم الشحن ورسوم التركيب However, where the shipping fees, installation مُورِّ د هذه الخدمات.

المستندية – المادة (30)



تطبيق نسبة الصفر في حالة التصدير المباشر والتصدير the supplier to substantiate the right to apply the zero-rate in the case of direct and indirect export of goods.

تمّ تعديل الفقرة (ب) من البند (1) من المادة (30) والفقرة Article 30(1)(b) and Article 30(2)(b) of the Executive (ب) من البند (2) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية Regulation were amended to require the taxable person exporting goods (directly or indirectly) to لإلزام الخاضع للضريبة الذي يقوم بتصدير سلع (سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر) بالاحتفاظ بأي مجموعة retain any of the following combinations of مستندات مما يلي لإثبات أهليته لتطبيق نسبة الصفر على documents to substantiate the eligibility to apply the zero-rate to the export of goods:

- A customs declaration, and commercial evidence that proves the export of the goods.
- A shipping certificate and official evidence that prove the export.
- في حال كانت السلع تحت الوضع المعلق للرسوم regime in accordance with the GCC Common the goods were placed under the applicable customs suspension regime.

قبل 15 نوفمبر 2024، كان الدليل الرسمي الوحيد Before 15 November 2024, the only accepted official المقبول هو مستند التصدير الرسمي الصادر عن الدائرة evidence was an official export document issued by a الجمركية المحلية في الإمارة لإثبات مغادرة السلع التي Local Emirate's Customs Department to evidence goods leaving the UAE (i.e. exit certificate).

From 15 November 2024, (4) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية، فإن أياً مما Article 30(4)(a) of the Executive Regulation, official evidence shall now constitute any of the following:

• شهادة التصدير (أي شهادة الخروج) الصادرة عن an export certificate (i.e. exit certificate) issued الدائرة الجمركية المحلية في الإمارة المعنية بعد by the relevant Local Emirate's Customs Department after verifying that the goods left the UAE, or

غبر المباشر للسلع

تصدير السلع:

- بیان جمرکی، و دلیل تجاری بثبت تصدیر السلع.
 - شهادة شحن و دليل رسمي يثبتان التصدير.
- بيان جمركي يثبت الوضع المعلق للرسوم الجمركية، If the goods are placed into a customs suspension العربية.

للدولة (أي شهادة الخروج).

اعتباراً من 15 نوفمبر 2024، ووفقاً للفقرة (أ) من البند according to يأتي يُشكّل دليلاً رسمياً:

التحقق من مغادرة السلع للدولة،



- أو شهادة إبراء صادرة عن الدائرة الجمركية المحلية a clearance certificate issued by the relevant في الإمارة المعنية أو الجهات المختصة في الدولة، Local Emirate's Customs Department or by the competent authorities in the UAE, after verifying that the goods left the UAE, or
- أو أي مستند أو شهادة إبراء مُصدَّقة من السلطات any document or clearance certificate certified المختصة في بلد المقصد بما يفيد دخول السلم إليها. by the competent authorities in the country of يجب أن يكون التصديق واضحاً على المستند، على destination confirming that the goods entered سبيل المثال، أن يتضمن المستند ختماً أو طابعاً that country. The certification should be clearly رسمياً واضحاً. علاوة على ذلك، يجب أن يكون reflected on the document, for example, an official stamp or seal. Furthermore, the المستند باللغة العربية أو الإنجليزية، أو الاحتفاظ document should be in Arabic or English, or a certified translation should be retained in one of these languages.

From 15 November 2024, according البند (4) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية، يشير Article 30(4)(b) of the Executive Regulation the term مصطلح "الدليل التجاري" إلى المستند الصادر عن commercial evidence" shall refer to the document" issued by sea, air or land transport companies and شركات ووكلاء النقل البحري أو الجوي أو البري الذي agents, proving the transport and departure of goods يُثبت نقل ومغادرة السلع من الدولة إلى خارج الدولة، بما from the UAE to a place outside the UAE, including any of the following:

- air waybill or air manifest, or
- sea waybill or sea manifest, or
- land waybill or land manifest.

اللائحة التنفيذية الجديدة مصطلح "شهادة الشحن"، التي retained together with the official evidence in يجوز الاحتفاظ بها بالإضافة إلى الدليل الرسمي الوارد Articles 30(1)(b)(2) and 30(2)(b)(2) of the Executive في الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (ب) من البند (1) من Regulation, is defined in Article 30(4)(c) of the New

- بعد التحقق من مغادرة السلع للدولة،
- بترجمة معتمدة بإحدى هاتبن اللغتبن.

اعتباراً من 15 نوفمبر 2024، ووفقا للفقرة (ب) من to في ذلك أي مما يأتي:

- بوليصة الشحن الجوى أو بيان الحمولة (المانيفست)
- أو بوليصة الشحن البحري أو بيان الحمولة (المانيفست) البحري،
- أو رصيد/ سند الشحن البري أو بيان الحمولة (المانيفست) البري.

تعرّف الفقرة (ج) من البند (4) من المادة (30) من من العرّف الفقرة (ج) من البند (4) من المادة (30) تعرّف الفقرة المادة (40) من المادة (30) من



المادة (30) والفقرة الفرعية (2) من الفقرة (ب) من البند Executive Regulation as a certificate issued by sea, air المادة (30) والفقرة الفرعية (2) من الفقرة (ب) من البند or land transport companies and agents, that proves من المادة (30)، بأنها شهادة صادرة عن شركات (2) ووكلاء النقل البحري أو الجوي أو البري، تُثبت نقل the transfer and departure of goods from the UAE to outside the UAE, and may be regarded as an equivalent of commercial evidence where such evidence is not available.

بجب أن تُحدد الأدلة الرسمية و التجارية، سواءً على أساس The official and commercial evidence must still, on a مستقل أو مجتمعة، التفاصيل المطلوبة بموجب البند (5) stand-alone basis or in combination, identify the particulars required under Article 30(5) of the Executive Regulation to be accepted as official or commercial evidence.

It is important to note that the evidence to support على تصدير السلع يجب أن تتكون من المجموعات the zero-rating of the export of goods must consist of المستندية ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان المُصدر the relevant combinations. If the exporter, for يحتفظ فقط بشهادة شحن وسند شحن برى، فإنّ متطلبات طلبات example, only retains a shipping certificate and a land الأدلة الداعمة لتطبيق نسبة الصفر على التصدير لن تكون waybill, the evidence requirements to zero-rate the export will not be met.

لتوضيح أنه يمكن للهيئة عدم قبول المستندات التي تمّ amended to clarify that the FTA can decide to reject تقديمها إذا لم تُثبت بشكلِ كافِ أن السلع قد خرجت من documents that do not sufficiently prove that the goods have exited the UAE. This could, for example, الدولة. فعلى سبيل المثال، في حال كان النص غير مقروء be the case where the text is not legible or the أو في حال عدم إمكانية تحديد التفاصيل المطلوبة بموجب البند (5) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية بناءً على particulars required under Article 30(5) of the Executive Regulation cannot be determined based on the documents submitted.

على التصدير المباشر والتصدير غير المباشر للسلع قبل 15 direct or indirect exports of goods before 15 نوفمبر 2024 يبقى خاضعاً للأدلة الثبوتية المطلوب November 2024 remains subject to the documentary evidence required under Article 30 of the Previous Executive Regulation, prior to the amendment.

ومغادرة السلع من الدولة إلى خارج الدولة، ويجوز اعتبارها تعادل الدليل التجاري في حال عدم توافره.

من المادة (30) من اللائحة التنفيذية ليتم قبولها كدليل رسمي أو تجاري.

تجدر الإشارة إلى أن الأدلة التي تدعم تطبيق نسبة الصفر مستو فاة.

تمّ تعديل البند (6) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية Article 30(6) of the Executive Regulation was المستندات التي تم تقديمها.

لأغراض الشمولية، يُرجى العلم أن تطبيق نسبة الصفر For completeness, please note that the zero-rating of تو افر ها بموجب المادة (30) من اللائحة التنفيذية السابقة قبل تعديلها



Zero-rating the export of services - Article 31

Article 31(1)(a)(2) of the Executive Regulation was amended to remove the term "personal" to clearly "شخصية" لتوضيح أن تصدير الخدمات لا يخضع لنسبة -reflect that the export of services may not be zero rated if it is supplied directly in connection with moveable assets located in the UAE at the time the services are performed.

المادة (31) من اللائحة التنفيذية الجديدة شرطاً إضافياً -Regulation adds an additional condition for the zero لتطبيق نسبة الصفر على تصدير الخدمات. وبموجب هذه على المجادة ating of exported services. The following services المادة، تكون الخدمات الآتية المُقدمة لغير المقيمين غير -supplied to a non-resident do not qualify for zero rating under this Article:

- الخدمات التي تقدم على السلع الموجودة في الدولة Services supplied on goods (e.g. installation في وقت أداء تلك الخدمات (على سبيل المثال: services) located in the UAE at the time the services are performed.
- الدولة وليس لديه رقم تسجيل ضريبي في إحدى who is not a taxable person in the UAE and does الدول المطبقة إذا كانت وسيطة النقل موجودة في not have a tax registration number in an implementing state if the means of transport was in the UAE when it is placed at the disposal of the lessee.
- توريد خدمات المطاعم والفنادق وتعهدات تقديم The supply of restaurant, hotel, and food and drink catering services actually performed in the UAE.
- similar services performed in the UAE.
- with real estate located in the UAE.
- توريد خدمات النقل (والخدمات المرتبطة بالنقل) في The supply of transportation services (and

تطبيق نسبة الصفر على تصدير الخدمات – المادة (31) تمّ تعديل الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من البند (1) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية بحذف كلمة الصفر إذا تمّ توريدها مباشرة فيما يتعلق بأصول منقولة موجودة في الدولة في وقت تأدية الخدمة.

تضيف الفقرة الفرعية (3) من الفقرة (أ) من البند (1) من عبد (3) (1) The new Article 31(1)(a)(3) of the New Executive مؤ هلة لتطبيق نسبة الصفر:

- خدمات التركيب)
- توريد وسيطة نقل لمستأجر غير خاضع للضريبة في The supply of a means of transport to a lessee الدولة عند وضعها تحت تصر ف المستأجر.
 - الطعام والمشروبات التي تتمّ تأديتها بالفعل في الدولة.
- الخدمات الثقافية أو الفنية أو الرياضية أو التعليمية أو التعليمية أو Cultural, artistic, sporting, educational or any أى خدمات مشابهة تتمّ تأديتها في الدولة.
- توريد الخدمات المرتبطة مباشرة بعقارات موجودة The supply of services that are directly connected في الدولة.





حال تم نقل السلع أو الركاب من الدولة.

transport-related services) where the goods or passengers are transported from the UAE.

Telecommunication and electronic services used and enjoyed in the UAE.

تمّ تعديل البند (2) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية Article 31(2) of the Executive Regulation was باستبدال كلمة "شهر" بعبارة " 30 يوم". ومن ثمّ، يجب "amended by replacing the term "a month" by النظر في إجمالي عدد الأيام التي يكون فيها متلقى -30 days". As such, the total number of days the non resident recipient of services is present in the UAE during a rolling 12-month period should be considered to determine whether the non-resident is regarded as being "outside the UAE" at the time the services are rendered.

ميلادية، إذا تواجد مدير متلقى الخدمة غير المقيم في throughout a year, if the non-resident recipient's الدولة لمدة تزيد عن 30 يوم خلال فترة الـ 12 شهر director is in the UAE for more than 30 days during the 12 months period preceding the date of supply, the recipient is regarded as being in the UAE.

بشكل عام، لا يمكن تطبيق نسبة الصفر على تصدير -Generally, the export of services may not be zero rated if the services are supplied to a non-resident الخدمات إذا تم تقديم تلك الخدمات إلى شخص غير مقيم and it is reasonably foreseeable that another person الدولة، ما لم يكن الشخص الموجود في الدولة يحق له will receive the services in the UAE, unless the person in the UAE would be entitled to full input tax recovery.

تم تعديل الفقرة (ب) من البند (3) من المادة (31) من (31) Article 31(3)(b) of the Executive Regulation was amended to clarify that, if the other person is a اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه إذا كان الشخص الآخر جهة حكومية أو جهة خيرية يحق لها استرداد كامل ضريبة government entity or charity that would be eligible المدخلات فيما يتعلق بتلك الخدمة بموجب المادة (57) for full input tax recovery in respect of that service من المرسوم بقانون، فمن الممكن تطبيق نسبة الصفر على under Article 57 of the Decree-Law, the service الخدمة المقدمة لغير المقيم في حال استيفاء جميع الشروط | supplied to the non-resident may be zero-rated if all المنصوص عليها في البند (1) من المادة (31) من (31) of the Executive المنصوص عليها في البند (1) من المادة (31)

 خدمات الاتصالات والخدمات الإلكترونية التي يتم استخدامها والانتفاع بها في الدولة.

الخدمات غير المقيم موجوداً في الدولة خلال فترة 12 شهر متتالية لتحديد ما إذا كان غير المقيم يعتبر "خارج الدولة" في وقت تأدية الخدمات.

على سبيل المثال، في حال القيام بتوريد خدمات خلال سنة For example, in case of a supply of services provided السابقة لتاريخ التوريد، يعتبر المتلقى متواجداً في الدولة.

> وكان من المعقول توقع أن يتلقى شخص آخر الخدمة في استر داد ضريبة المدخلات بالكامل





Regulation are met.

اللائحة التنفيذية

تطبيق نسبة الصفر على خدمات النقل الدولي للركاب – Zero-rating international transportation services Article 33

اللائحة التنفيذية لتوضيح أن النقل المحلى للسلع كجزء من amended to clarify that the domestic transportation خدمة نقل دولي قد يخضع لنسبة الصفر فقط إذا تمّ توريد of goods as part of an international transport service خدمة نقل دولي قد يخضع لنسبة الصفر فقط إذا تمّ توريد الخدمة من قبل ذات المورد الذي يقدّم خدمة النقل الدولي. و may only be zero-rated if the service is supplied by the same supplier that provides the international transport service.

دبي إلى مومباي عبر أبوظبي، فإن الشق المحلي من from Dubai to Mumbai via Abu Dhabi, the domestic عملية النقل بين دبي وأبو ظبي يكون مؤهلاً لنسبة الصفر leg between Dubai and Abu Dhabi would only qualify بموجب الفقرة (د) من البند (1) من المادة (33) من المادة (33) for zero-rating under Article 33(1)(d) of the Executive اللائحة التنفيذية فقط إذا تم توريد كل من الشق المحلى Regulation if both the domestic leg (Dubai to Abu (من دبي إلى أبو ظبي) والشق الدولي (من أبو ظبي إلى Dhabi) and the international leg (Abu Dhabi to Mumbai) is supplied by the same taxable person.

تنطيق ذات المعاملة الضريبية إذا تعاقد المورد من الباطن _ The same tax treatment would apply if the supplier على جزء من خدمة النقل ولكنه ظل مسؤولاً من الناحية subcontracts a part of the transport service but remains contractually liable to the client for both the domestic and international transport of the goods.

In the above example, if the taxable person subcontracts the domestic leg of transportation to أبوظبي، يجوز للمورد تطبيق نسبة الصفر على التوريد، للمورد تطبيق نسبة الصفر على التوريد، للمورد تطبيق نسبة الصفر supplier may zero-rate the supply, provided the supplier contractually remains liable for the entire transportation service and all the other relevant requirements for zero-rating are met.

مع ذلك، إذا أبرم العميل اتفاقية مع مورّد لنقل السلع فقط However, if the client enters into an agreement with من دبي إلى ميناء أبوظبي، مع الاستعانة بناقل آخر للقيام a supplier to only transport the goods from Dubai to

والسلع – المادة (33)

تمّ تعديل الفقرة (د) من البند (1) من المادة (33) من 33(1)(d) of the Executive Regulation was

على سبيل المثال، إذا قام خاضع للضريبة بنقل سلع من For example, if a taxable person transports goods مومباي) من عملية النقل من قبل ذات الخاضع للضريبة. التعاقدية تجاه العميل عن النقل المحلى والدولي للسلع على حدِ سو اء.

> في المثال أعلاه، إذا تعاقد الخاضع للضريبة من الباطن على الشق المحلى من عملية النقل لنقل السلع من دبي إلى شريطة أن يظل المورّد مسؤولاً، من الناحية التعاقدية، عن خدمة النقل بالكامل وأن يتم استيفاء جميع المتطلبات الأخرى ذات الصلة لتطبيق نسبة الصفر



النقل المحلى لن تكون مؤ هلة لنسبة الصفر بموجب المادة transporter for the international leg (i.e. from Abu Dhabi to Mumbai), the domestic transport service would not qualify for zero-rating under Article 33 of the Executive Regulation.

company is subcontracted by an international transport company to only transport goods from a في هذه الحالة، لن يكون التوريد المحلى لخدمة النقل المقدم place in the UAE (e.g. Dubai) to another place in the UAE (e.g. Abu Dhabi). In this instance, the local supply سيخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% إذا كانت to the international transport company of the transport service would not qualify for zero-rating but would be subject to 5% VAT if the local transport company is a taxable person.

بحذف الإشارة إلى التوريدات التي تُعامل على أنها حدثت — amended by removing reference to supplies treated خارج الدولة. وبالتالي، فإن السلع والخدمات التي يكون as taking place outside the UAE. Hence, only goods and services with a place of supply in the UAE may qualify for zero-rating under Article 33(2) of the Executive Regulation, provided the other relevant requirements are met.

Article 33(2)(b) of the Executive Regulation was amended to clarify that, in the case of services supplied during the international transport, the zerorating is limited to services supplied to the recipient of the transportation service.

وبالتالي، حتى إذا كانت الخدمات يتمّ توريدها فيما يتعلق Consequently, even if services are supplied in respect of an international transportation service and are بخدمة النقل الدي وتمّ تقديمها أثناء خدمة النقل إلى شخص آخر بخلاف متلقى خدمة النقل الدولي، فإن التوريد provided during the course of such transport to a لن يكون مؤهلاً لتطبيق نسبة الصفر بموجب الفقرة (ب) person other than the recipient of the international

بالنقل الدولي (أي من أبو ظبي إلى مومباي)، فإن خدمة the Abu Dhabi port, while engaging another (33) من اللائحة التنفيذية

ينطبق المبدأ ذاته في حال تعاقدت شركة نقل دولي من The same principle will apply if a local transport الباطن مع شركة نقل محلى لنقل السلع فقط من مكان في الدولة (مثل دبي) إلى مكان آخر في الدولة (مثل أبوظبي). لشركة النقل الدولي مؤهلاً لتطبيق نسبة الصفر ولكنه شركة النقل المحلى خاضعاً للضريبة.

تمّ تعديل البند (2) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية Article 33(2) of the Executive Regulation was مكان توريدها في الدولة هي فقط التي قد تكون مؤهلة لتطبيق نسبة الصفر بموجب البند (2) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية، شريطة استيفاء المتطلبات الأخرى

> تمّ تعديل الفقرة (ب) من البند (2) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه في حالة توريد الخدمات أثناء النقل الدولي، يقتصر تطبيق نسبة الصفر على الخدمات التي يتمّ توريدها إلى متلقى خدمة النقل.





transportation service, the supply would not qualify for zero-rating under Article 33(2)(b) of the Executive Regulation.

من البند (2) من المادة (33) من اللائحة التنفيذية.

تطبيق نسبة الصفر على بعض وسائط النقل (وسائط النقل "Zero-rating certain means of transport ("qualifying means of transport") - Article 34

تطبيق نسبة الصغر بموجب البند (4) من المادة (45) من of من المادة (45) من to clarify that the zero-rating under Article 45(4) of the Decree-Law is not limited to the supply of qualifying means of transport but also applies to the importation thereof.

Clause 2 of this Article was amended to clarify that only ships, boats or other floating structures that are القوارب أو غيرها من الهياكل العائمة التي يتمّ تصميمها designed or adapted to be used for the commercial فقط التي تُشكّل وسائط نقل مؤهلة، شريطة أن لا تكون لا تكون transportation of passengers and goods constitute qualifying means of transport, provided that they are not designed or adapted for recreation, pleasure or sports.

Consequently, where a ship is used for commercial purposes, but its main purpose is not to transport goods or passengers, the ship would not constitute a means of transport, e.g. a ship used for commercial fishing, a drilling ship or dredger. The supply or بموجب المادة (34) من اللائحة التنفيذية بقراءة متزامنة importation of such ship would, therefore, not qualify for zero-rating under Article 34 of the Executive Regulation, read with Article 45(4) of the Decree-Law.

المؤهلة) – المادة (34)

تمّ تعديل المادة (34) من اللائحة التنفيذية لتوضيح أن Article 34 of the Executive Regulation was amended المرسوم بقانون لا يقتصر على توريد وسائط النقل المؤهلة ولكنه بنطيق أبضاً على استبر ادها.

> تمّ تعديل البند (2) من هذه المادة لتوضيح أن السفن أو أو تهيئتها لتستخدم في النقل التجاري للركاب والسلع هي مصممة أو مهيئة للترفيه أو المتعة أو الرياضة.

وبالتالي، في حال تم استخدام سفينة لأغراض تجارية، ولكن لم يكن الغرض الرئيسي منها هو نقل السلع أو الركاب، فلن تُشكّل تلك السفينة وسيطة نقل، كسفينة الصيد التجاري أو سفينة الحفر أو الجرافة. وعليه، فإن توريد أو استير اد هذه السفينة لن يكون مؤهلاً لتطبيق نسبة الصفر مع البند (4) من المادة (45) من المرسوم بقانون.



تطبيق نسبة الصفر على السلع والخدمات المرتبطة Zero-rating goods and services in connection with means of transport - Article 35

أعيد ترقيم البنود لتحسين التسلسل المنطقي والتمييز The Clauses were renumbered to improve flow and بوضوح بين الفئات الثلاث للسلع والخدمات المرتبطة to clearly distinguish between the three categories of بتوريد وسيطة نقل مؤهلة لتطبيق نسبة الصفر بموجب goods and services related to the supply of a qualifying means of transport that qualify for zerorating under this Article.

يحل البند (2) من المادة (35) من اللائحة التنفيذية Article 35(2) of the New Executive Regulation replaces Article 35(1)(b) of the Previous Executive (35) من البند (1) من المادة (35) من اللائحة التنفيذية السابقة، ويحصر ذلك البند تطبيق Regulation and limits zero-rating in respect of نسبة الصفر فيما يتعلق بالخدمات التي يتمّ توريدها مباشرة services supplied directly in connection with a qualifying means of transport to the following:

- Repair services carried out on board of the خدمات التصليح التي تتمّ على متن وسيطة النقل qualifying means of transport.
- خدمات الصيانة التي تتمّ على متن وسيطة النقل Maintenance services carried out on board the المؤهلة، بما في ذلك خدمات تنظيف وإعادة طلاء qualifying means of transport, including the ومعاينة واختبار وسائط النقل وأجزائها ومعداتها cleaning, repainting, inspection and testing of the means of transport, their parts and equipment, as well as other similar services.
- Conversion of the means of transport, provided that, after the conversion process is completed, المادة (34) من اللائحة التنفيذية لتُعامل كوسيطة نقل the means of transport continue to meet the conditions of Article 34 of the Executive Regulation to be regarded as a qualifying means of transport.

قد يشمل ذلك، على سبيل المثال، الحالات التي يتمّ This would, for example, include an instance قد يشمل فيها تحويل طائرة تمّ تصميمها واستخدامها للنقل where an aircraft designed and used for التجارى للركاب ليتم استخدامها للنقل التجاري commercial passenger transport is converted to transport commercial cargo, or vice versa.

بوسائط النقل - المادة (35)

هذه المادة

فيما يتعلق بوسيطة نقل مؤهلة على التالي:

- المؤهلة.
- بالإضافة إلى الخدمات المماثلة الأخرى.
- خدمات تحويل وسائط النقل شريطة أن تبقى تلك الوسائط مستوفية للشروط المنصوص عليها في مؤ هلة، بعد إتمام عملية التحويل.

للسلع، أو العكس.



بوسائط النقل المؤهلة ولأغراض تشغيليها أو إصلاحها أو connection with the qualifying means of transport and for the purposes of operating, repairing, maintaining or converting the means of transport.

commercial passenger aircraft is stored, is not a يتمّ توريدها مباشرة فيما يتعلق بوسيطة النقل، على الرغم service that is supplied directly in connection with من أن الحفاظ على بيئة تخزين نظيفة قد يكون شرطاً لل that means of transport, even though keeping a clean storage environment may be a requirement for the proper maintenance of the aircraft.

نسبة الصفر في حال تم توريدها فيما يتعلق بسفينة موجودة qualify for zero-rating if supplied in respect of a في الدولة وقت تقديم الخدمات إذا لم تكن السفينة مؤهلة vessel in the UAE at the time the services are rendered if the vessel does not qualify as a means of transport.

يجب أن يكون توريد الخدمات أعلاه يتعلق مباشرة The above services must be supplied directly in صيانتها أو تحويلها.

على سبيل المثال، لا يعد تنظيف حظيرة الطائرات التي For example, the cleaning of a hangar in which a يتم فيها تخزين طائرة تجارية لنقل الركاب بمثابة خدمة لصيانة الطائرة بشكل صحيح وعلى نحو ملائم.

علاوة على ذلك، لن تكون الخدمات أعلاه مؤهلة لتطبيق Furthermore, the above services would also not كو سبطة نقل

Residential buildings – Article 37

تمّ تعديل الفقرة (ج) من البند (2) من المادة (37) من (37) Article 37(2)(c) of the Executive Regulation was اللائحة التنفيذية لتوضيح أن الشقة الفندقية أو الشقة amended to clarify that a hotel apartment, a serviced apartment, or the like, are not regarded as residential buildings.

وبالتالي، فإن توريد شقة فندقية أو شقة خدمية أو ما في Consequently, the supply of a hotel apartment, a حكمهما من وحدات موجودة داخل الدولة غير مؤهل serviced apartment, or the like, located in the UAE لتطبيق نسبة الصفر أو الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة does not qualify for zero rating or exemption but is subject to 5% VAT if supplied by a taxable person.

المباني السكنية – المادة (37)

الخدمية أو ما في حكمهما لا تعتبر مبان سكنية.

بل يخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% إذا تمّ توريدها من قبل خاضع للضريبة.



تطبيق نسبة الصفر على المباني المُصممة خصيصاً Zero-rating of buildings specifically designed to be used by charities – Article 38(2)

تمّ حذف البند (2) من المادة (38) من اللائحة التنفيذية Article 38(2) of the Executive Regulation was deleted since the definition of "relevant charitable activity" was moved to Article 1 of the Decree-Law.

لاستخدام الجهات الخيرية – البند (2) من المادة (38) نظراً لأنه تمّ نقل تعريف "النشاط الخيري ذو الصلة" إلى المادة (1) من المرسوم بقانون.

Zero-rating healthcare services - Article 41

تمّ تعديل البند (4) من المادة (41) من اللائحة التنفيذية Article 41(4) of the Executive Regulation was لتوضيح أن نسبة الصفر قد تنطبق ليس فقط على توريد amended to clarify that not only a supply, but also an السلع المُشار إليها في هذا البند، بل أيضاً على استيرادها. إلى المشار إليها في هذا البند، بل أيضاً على استيرادها. qualify for zero-rating.

تطبيق نسبة الصفر على خدمات الرعاية الصحية – المادة (41)

Tax treatment of financial services – Article 42

The definition of "Islamic financial arrangement" was amended with the addition of a reference to أيضاً في القوانين التجارية التي تحكم المعاملات مثل relevant laws". Consequently, the commercial laws" governing transactions such as Ijarah, Murabaha and Salam should also be considered.

تمّ تعديل البند (2) من المادة (42) من اللائحة التنفيذية Article 42(2) of the Executive Regulation was بإعادة ترقيم بعض الفقرات نتيجة إضافة الفئات الجديدة amended by renumbering certain paragraphs as a result of adding the following new categories of financial services:

1. The management of investment funds, i.e. إدارة صناديق الاستثمار، ويقصد بها الخدمات التي يقدمها مدير الصندوق بصفة مستقلة لقاء مقابل services provided for consideration by an للصناديق المرخصة من قبل سلطة مختصة في independent fund manager to funds licensed by الدولة، بما في ذلك إدارة عمليات الصندوق وإدارة the relevant UAE competent authority, including الصندوق وتحسينه. تُعفى هذه الخدمة من ضريبة management of investment for or on behalf of القيمة المضافة بموجب الفقرة (د) من البند (3) من البند (1) من البند (3) القيمة المضافة بموجب الفقرة (د

المعاملة الضريبية للخدمات المالية – المادة (42)

تمّ تعديل تعريف عبارة "ترتيب مالي إسلامي" بإضافة إشارة إلى "القوانين ذات الصلة". وبالتالي، يجب النظر الإجارة والمرابحة والسَّلم.

الآتية من الخدمات المالية:



المادة (42) من اللائحة التنفيذية الجديدة.

fund's performance. This service is exempt from VAT under Article 42(3)(d) of the New Executive Regulation.

Where the conditions for exemption are not met, (e.g. if the fund is not licensed by a competent authority in the UAE), the supply of the fund management services would be subject to VAT if the supplier of the service is a taxable person.

consider whether they are still eligible to be لضريبة القيمة المضافة أو يحتاجون إلى التقدّم بطلب registered for VAT or need to apply for deregistration.

including virtual currencies (e.g. Bitcoin) and الافتراضية (كالبيتكوين) وتحويل الأصول الافتراضية. تُعفى هذه الخدمات من ضريبة القيمة مصلات conversion of virtual assets. These services are المضافة بموجب الفقرة (هـ) من البند (3) من المادة exempt from VAT under Article 42(3)(e) of the (42) من اللائحة التنفيذية الجديدة في حال تم New Executive Regulation if supplied on or after 1 January 2018. As this exemption is retroactive, i.e. effective from 1 January 2018, registrants must consider the impact on their historical VAT position.

These types of transactions include, for example, the buying and selling of crypto currencies on an exchange.

مختلفة، فيجب عليه أن النظر فيما إذا كان يتعين عليه atreatment, the person should consider whether a إصدار إشعار دائن ضريبي (على سبيل المثال في %tax credit note should be issued (e.g. where 5 VAT was applied on the supply).

في حال عدم استيفاء شروط الإعفاء (كأن لا يكون الصندوق مرخصاً من قبل سلطة مختصة في الدولة)، فإن توريد خدمات إدارة الصندوق يكون خاضعاً لضريبة القيمة المضافة إذا كان مُورّد الخدمة خاضعاً للضربية.

بالنظر إلى ما سبق، يحتاج مديرو الصناديق إلى Considering the above, fund managers need to النظر فيما إذا كانوا لا يزالون مؤهلين للتسجيل لإلغاء التسجيل الضريبي.

2. The transfer of ownership of virtual assets, ينقل ملكية الأصول الافتراضية بما فيها العملات توريدها في أو بعد تاريخ 1 يناير 2018. ونظراً لأنّ هذا الإعفاء يُطبق بأثر رجعي، أي يسرى اعتباراً من 1 يناير 2018، فيجب على المسجلين النظر في تأثير ذلك على موقفهم الضريبي السابق.

> يشمل هذا النوع من المعاملات، على سبيل المثال، شراء وبيع العملات الافتراضية في البورصة.

في حال قام الخاضع للضريبة بتطبيق معاملة ضريبية If the taxable person applied a different tax حال تمّ تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على التوريد).



عليها (مثل إدارة المحافظ الرقمية). تخضع هذه ... control thereof (e.g. managing crypto wallets). This financial service is taxable if supplied in the UAE for an explicit fee, commission or similar charge.

types of digital currencies other than the digital للعملات الورقية (مثل الدرهم الإماراتي). العملات العملات representation of fiat currency (e.g. AED). Crypto currencies are a subset of virtual currencies.

من منظور ضربية القيمة المضافة، لا تعتبر العملات From a VAT perspective, crypto currencies are neither regarded nor treated as money.

تجدر الإشارة إلى أن مجرد إدراج خدمة مالية في البند It must be noted that that the mere listing of a (2) من المادة (42) من اللائحة التنفيذية لا يكفي لإعفاء financial service in Article 42(2) of the Executive هذه الخدمة من ضريبة القيمة المضافة حيث يتمّ تحديد Regulation is not sufficient to exempt such service الإعفاءات بموجب البند (3) من المادة (42) من اللائحة الإعفاءات بموجب البند (3) من المادة (42) من اللائحة Article 42(3) of the Executive Regulation.

فرض الضريبة على توريد أكثر من مكوّن – المادة (46) Tax on supplies of more than one component – Article 46

أضيفت فقرة جديدة إلى البند (1) من المادة (46) من of the من A new paragraph was added to Article 46(1) of the اللائحة التنفيذية لتوضيح أنه في حال إجراء توريد واحد Executive Regulation to clarify that, where a single مركب لا يحتوي على مكوّن رئيسي، فإن المعاملة composite supply is made which does not contain a principal component, the tax treatment is based on the general nature of the supply as a whole.

استر داد ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريدات المُعفاة – - Input tax recovery in respect of exempt supplies Article 52

تمّ تعديل البند (2) من المادة (52) من اللائحة التنفيذية Article 52(2) of the Executive Regulation was

3. Keeping and managing virtual assets and enabling معفظ وإدارة الأصول الافتراضية وتمكين السيطرة الخدمة المالية للضريبة إذا تمّ توريدها في الدولة مقابل رسوم صربحة أو عمولة أو ما شابه ذلك.

يُستخدم مصطلح "العملات الافتراضية" للإشارة إلى The term "virtual currencies" is used to refer to أنواع العملات الرقمية بخلاف التمثيل الرقمي الرقمية هي مجموعة فرعية من العملات الافتر اضبة

الرقمية أموالاً ولا تتم معاملتها على ذلك الأساس.

التنفيذية

الضريبية تعتمد على طبيعة التوريد ككل.

المادة (52)



اللائحة التنفيذية المتعلق بالوجود داخل الدولة، حيث تم Article 31(2) of the Executive Regulation relating to presence in the UAE. The word "or" has been replaced with "and".

in the UAE of less than a month is only regarded as تقل عن شهر يعتبر خارج الدولة فقط إذا لم يكن هذا التواجد مرتبطاً بشكل فعال بالتوريد، فعلى سبيل المثال، being outside the UAE if this presence is not إذا تواجد الشخص في الدولة لقضاء عطلة قصيرة أو effectively connected with the supply, e.g. if the person is in the UAE for a short holiday or transits through the UAE and does not have any meetings related to the supply while in the UAE.

استبدال حرف العطف "أو " بحر ف العطف "و ".

و بالتالي، فإن الشخص الذي يتو اجد في الدولة لمدة قصيرة Consequently, a person with a short-term presence مروره عبر الدولة في رحلته لدولة أخرى ولم تكن لديه أبة اجتماعات متعلقة بالتوريد خلال زبارته للدولة.

Non-recoverable input tax – Article 53(1)(c)

بشكل عامّ، لا يحق لأصحاب العمل استرداد ضريبة Employers are, generally, not entitled to recover المدخلات المتكبدة لتوفير سلع أو خدمات مجانية input tax incurred to provide free goods or services للموظفين ولمنفعتهم الشخصية، وذلك ما لم تنطبق إحدى to employees for their personal benefit, unless one of the exceptions under Article 53(1)(c) of the الاستثناءات الواردة في الفقرة (ج) من البند (1) من المادة Executive Regulation applies.

The sub-clauses of Article 53(1)(c) of the Executive Regulation were renumbered to accommodate the new exception relating to medical insurance supplied to employees.

تسمح الفقرة الفرعية (3) من الفقرة (ج) من البند (1) من البند (1) من الفقرة الفرعية (3) Article 53(1)(c)(3) of the New Executive Regulation المادة (53) من اللائحة التنفيذية الجديدة لأصحاب العمل allows VAT registered employers to recover VAT المسجلين لضريبة القيمة المضافة باسترداد ضريبة القيمة incurred to provide health insurance to their employees and employees' families (if applicable), المضافة المتكبدة لتوفير التأمين الصحى لموظفيهم regardless of whether there is a legal obligation to وأسرهم (بحسب الحال)، وذلك بغض النظر عما إذا كان provide such health insurance or not.

من خلال شركة تأمين صحى، ويشمل ذلك التأمين indirectly through a health insurer, and includes

ضريبة المدخلات غير القابلة للاسترداد - الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53)

(53) من اللائحة التنفيذية.

أعيد ترقيم الفقرات الفرعية المدرجة تحت الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53) من اللائحة التنفيذية لمراعاة الاستثناء الجديد المتعلق بالتأمين الصحى المُقدّم للمو ظفين.

هناك التزام قانوني بتقديم مثل هذا التأمين الصحي أم لا. يمكن توفير التأمين الصحى بشكل مباشر أو غير مباشر The health insurance can be provided directly, or



health insurance top-ups.

لأغراض هذا الاستثناء، يقتصر مصطلح "الأسرة" على For purposes of this exception, the term "family" is الزوج أو الزوجة الواحدة وثلاثة من الأبناء ممن لم يبلغوا limited to a husband, one wife and up to three children younger than 18 years.

الصحى للعامل وزوجتيه وأطفالهما الذين تبلغ أعمارهم insurance premium for an employee, his two wives 18 و17 و15 و10 و6 سنوات، فلا يجوز لصاحب and their children aged 18, 17, 15, 10 and 6, the employer may only recover the input tax incurred on the premium to the extent it relates to the employee, one of his wives and three of the children that are younger than 18 years.

The portion of the VAT on the health insurance premium that relates to the employee's other wife, والابن الذي يبلغ من العمر 18 سنة، وابن آخر واحديقل لله the child that is 18 years old, and one more child younger than 18 years old, is not recoverable.

لأغر اض الشمولية، يجب العلم بأن هذا التعديل يسري فقط For completeness, kindly note that this amendment is only effective from 15 November 2024 and shall not be applied retrospectively.

التأمين الصحى في يناير 2024 فيما يتعلق بكامل السنة premiums in January 2024 in respect of the full calendar year, only the VAT incurred on the portion relating to the period 15 November to 31 December 2024 may be recovered to the extent the employer incurs these costs to make taxable supplies, and provided the relevant supporting documents are retained.

الصحي المعزز.

سن الثامنة عشر

على سبيل المثال، إذا دفع صاحب العمل مبلغ التأمين For example, if the employer pays the health العمل استرداد ضريبة المدخلات المتكبدة على مبلغ التأمين إلا في حدود الموظف وإحدى زوجاته وثلاثة من أبنائه الذين تقل أعمار هم عن 18 سنة.

> والجزء من ضريبة القيمة المضافة المفروض على مبلغ التأمين الصحى الذي يتعلق بالزوجة الثانية للموظف، عمره عن 18 سنة، يكون غير قابل للاسترداد.

> اعتباراً من 15 نوفمبر 2024، ولا يجوز تطبيقه بأثر

على سبيل المثال، إذا قام صاحب العمل بدفع أقساط For example, if the employer paid health insurance الميلادية، فيجوز له استرداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على الجزء المتعلق بالفترة من 15 نوفمبر إلى 31 ديسمبر 2024 فقط، وذلك بالقدر الذي يتكبد فيه صاحب العمل هذه التكاليف للقيام بتوريدات خاضعة للضربية، وشربطة الاحتفاظ بالمستندات الداعمة ذات الصلة



53(1)(c)(1) of the Executive Regulation, employers اللائحة التنفيذية بمكن لأصحاب العمل استرداد ضريبة may recover input tax in respect of medical insurance المدخلات المتعلقة بالتأمين الصحى في حال كان هناك ft there is a legal obligation on the employer to التزام قانوني على صاحب العمل بتوفير هذا التأمين ولم under Article 53(1)(c)(3) of the Executive Regulation.

لأغراض الشمولية، يجب ملاحظة أنه وفقاً للفقرة الفرعية For completeness, note that, according to Article (1) من الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53) من يكن بإمكانه استردادها وفقاً للفقرة الفرعية (3) من الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (53) من اللائحة التنفيذية.

Apportionment of input tax – Article 55

تمّ إجراء عدة تغييرات على المادة (55) من اللائحة Various changes were made to Article 55 of the Executive Regulation that resulted in a renumbering of some clauses.

السنة الضريبية، وتطبيق نسبة استرداد محددة لاحتساب cases for ending a tax year, and the introduction of a specified recovery percentage.

تمت إضافة بند جديد وهو البند (4) لتحديد أن الحالات A new Clause 4 was introduced to specify that the following special cases trigger the end of a tax year:

- Tax deregistration the tax year ends on the last day on which the person was a taxable person.
- Joining a tax group the tax year ends on the last day before the taxable person joins the tax group, المجموعة الضريبية، أي اليوم الذي يسبق تاريخ i.e. the day before the effective date of the relevant tax group amendment.
- day before the member left the tax group, i.e. the day before the effective date of the relevant tax group amendment.

Article 55(6) of the New Executive Regulation الجديدة (البند 5 سابقاً) أن آلية تجزئة ضريبة المدخلات previously Clause 5) clarifies that the standard input الأساسية تنطبق أيضاً على الجهات الحكومية والجهات tax apportionment methodology also applies to

تقسيم ضريبة المدخلات – المادة (55)

التنفيذية أدت إلى إعادة ترقيم بعض البنود.

تمثلت التغيير ات الرئيسية في تحديد حالات خاصة لانتهاء The main changes were the specification of special ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد.

الخاصة الآتية تؤدي إلى انتهاء السنة الضريبية:

- إلغاء التسجيل الضريبي تنتهي السنة الضريبية في آخر يوم كان فيه الشخص خاضعاً للضريبة.
- الانضمام لمجموعة ضريبية تنتهى السنة الضريبية في آخر يوم قبل انضمام الخاضع للضريبة سريان تعديل المجموعة الضربيية المعنية.
- Leaving a tax group the tax year ends on the last الخروج من مجموعة ضريبية تنتهي السنة الضريبية في أخر يوم يسبق خروج العضو من المجموعة الضريبية، أي اليوم الذي يسبق تاريخ سريان تعديل المجموعة الضريبية المعنية.

يوضح البند (6) من المادة (55) من اللائحة التنفيذية



الخيرية (حسب التعريف الوارد في المادة (1) من government entities and charities (as defined in المرسوم بقانون)، وذلك بإضافة إشارة إلى المادة (57) Article 1 of the Decree-Law) by adding reference to Article 57 of the Decree-Law.

على الرغم من تعديل الفقرة (أ) من البند (6) من المادة Even though Article 55(6)(a) of the Previous Executive Regulation amended was البند (7) من المادة (55) من اللائحة التنفيذية الجديدة Article 55(7)(a) of the New Executive Regulation to refer to the "sum of input tax for the tax period", the simplified calculation referred to in the Input Tax Apportionment VAT Guide ("VATGIT1") should still be used.

Article 55(12) of the New Executive Regulation clarifies that the AED 250,000 threshold in Article عشر شهراً، فيجب تعديل الحدّ البالغ 250,000 درهم 55(11) to determine whether an actual use المنصوص عليه في البند (11) من المادة (55) بما adjustment is required, should be apportioned on pro-rata basis if the tax year is shorter than 12 months.

على سبيل المثال، إذا انضمت شركة إلى مجموعة For example, if a company joins a tax group ضريبية بعد خمسة أشهر من سنتها الضريبية، فيتعين five months after its tax year, an actual use adjustment would be required in its final return before joining the tax group where the variance between recoverable input tax determined under the annual washup and the actual use method exceeds التسوية السنوية وتلك المُحددة بموجب آلية الاستخدام AED 104,166.67 (250,000 x 5/12).

يمنح البند (13) من المادة (55) من اللائحة التنفيذية Article 55(13) of the New Executive Regulation grants الجديدة الهيئة الحق في إلزام الخاضع للضريبة بأن يتقدّم للضريبة النابية المجديدة الهيئة الحق في الزام الخاضع للضريبة بأن يتقدّم for a specific apportionment method, considering the مراعاة طبيعة أعمال الخاضع للضريبة وأنواع معاملاته. nature of the taxable person's business and transaction types.

من المرسوم بقانون.

(55) من اللائحة التنفيذية السابقة من خلال الفقرة (أ) من للإشارة إلى "إجمالي ضريبة المدخلات عن الفترة الضريبية"، فلا يزال يتعين استخدام عملية الاحتساب المبسطة المُشار إليها في دليل ضريبة القيمة المضافة الخاص بتجزئة ضريبة المدخلات ("VATGIT1").

يوضح البند (12) من المادة (55) من اللائحة التنفيذية الجديدة أنّه إذا كانت السنة الضريبية أقل من (12) اثنى يتناسب مع تلك الفترة لتحديد ما إذا كان يجب إجراء تعديل يتعلق بالاستخدام الفعلى.

إجراء تعديل الاستخدام الفعلى في إقرارها النهائي قبل الانضمام إلى المجموعة الضريبية في حال كان الفارق بين ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد المحددة بموجب الفعلى يُجاوز مبلغ 104,166.67 درهم (250,000 $.(12/5 \times$

بطلب لاستخدام آلية خاصّة لتجزئة ضريبة المدخلات، مع



financial institution is using the standard input taxbased apportionment method although the taxable person has multiple sectors, including real estate, retail banking and investment banking, the FTA may require that the taxable person apply to use the sectoral apportionment method.

In addition to the above, from 15 November 2024, taxable persons may apply to use a specified المدخلات المتكبدة للقيام بكل من توريدات خاضعة recovery percentage to apportion the input tax incurred to make both taxable and exempt supplies.

بناءً على موافقة الهيئة، فإنّ هذا يعني أنه يتم تحديد نسبة Subject to FTA's approval, this means that a specified استرداد محددة بناءً على نسبة الاسترداد في نهاية السنة السنة السنة السنرداد محددة بناءً على نسبة الاسترداد في نهاية السنة الضريبية السابقة وتطبيق تلك النسبة على الفترات recovery rate at the end of the preceding tax year and applied to the following tax periods for the current tax year, instead of calculating an apportionment rate for each tax period.

يتعين القيام بحساب نسبة الاسترداد المحددة لكل سنة The calculation of the specified recovery percentage should be performed for each tax year while the FTA approval is valid.

The specified recovery percentage is determined on the following basis:

If the nature of business of the registrant is such آلية تجز ئة خاصّة محددة من الهيئة على تلك الأعمال that a special apportionment method prescribed by the FTA may be applicable to that business, and there is approval from the FTA to use such method, the specified recovery percentage should be the preceding tax year's calculated recovery rate based on the relevant special

على سبيل المثال، إذا تبين للهيئة أثناء التدقيق أن مؤسسة For example, if the FTA finds during an audit that a مالية تستخدم الآلية الأساسية لتجزئة ضريبة المدخلات على الرغم من أن الخاضع للضريبة لديه قطاعات متعددة، بما في ذلك العقارات والخدمات المصرفية للأفراد و الخدمات المصر فية الاستثمارية، فيجوز للهيئة أن تُلزم الخاضع للضريبة بأن يتقدم بطلب لاستخدام آلية تخصيص الأقسام/ القطاعات.

> بالإضافة إلى ما سبق، يجوز للخاضعين للضربية التقدّم بطلب لاستخدام نسبة استرداد مُحددة لتجزئة ضريبة للضريبة وتوريدات مُعفاة، اعتباراً من 15 نوفمبر .2024

الضربيبة اللاحقة الخاصة بالسنة الضربيبة الحالبة، بدلاً من حساب نسبة لتجزئة ضريبة المدخلات لكل فترة ضريبية.

ضريبية لكامل فترة سريان موافقة الهيئة

بتم تحديد نسبة الاستر داد المحددة على أساس ما بأتى:

 في حال كانت طبيعة أعمال المسجل تسمح بتطبيق وكانت هناك موافقة من الهيئة على استخدام تلك الألية، يجب أن تكون نسبة الاسترداد المحددة هي نسبة الاسترداد للسنة الضريبية السابقة التي يتمّ حسابها بناءً على الآلية الخاصة ذات الصلة.



method.

- If the nature of business of the registrant is such that a special apportionment method prescribed by the FTA may be applicable to that business, الخاصّة، يجب أن يكون الطلب لاستخدام نسبة but the registrant has not applied to use such special method, the application should be for a specified recovery percentage based on the relevant special method.
- If the nature of business is such that none of the apportionment special methods can نسبة الاسترداد المحددة هي نسبة قائمة على نسبة applicable to the business, the specified recovery percentage is the preceding tax year's calculated recovery rate-based rate, that is calculated based on the standard apportionment method.

يمكن تقديم طلب استخدام نسبة استرداد محدّدة فقط في The application to use a specified recovery حال كان المسجل مسجلاً لضريبة القيمة المضافة لمدة percentage can only be made where the registrant has been registered for VAT for at least a tax year.

تسرى صلاحية الموافقة على استخدام نسبة استرداد An approval to use the specified recovery percentage محدّدة لمدة 4 سنوات، ولا يُسمح للمسجل بتغيير الآلية will be valid for 4 years and the registrant will not be allowed to change the method for at least 2 years following the approval.

التسويات ضمن نظام الأصول الرأسمالية – المادة (58) - Adjustments under the capital assets scheme Article 58

تمت إضافة البند (17) من المادة (58) من اللائحة Article 58(17) of the New Executive Regulation was التنفيذية الجديدة لتوضيح أن السنة الضريبية الأولى introduced to clarify that, for an internally developed للأصل الرأسمالي المُطور داخلياً يجب أن تكون هي السنة capital asset, the first tax year shall be the year in التي يبدأ استخدام ذلك الأصل فيها، حتى وإن كان الأصل الأصل which that asset is brought into use, even if the capital asset was ready for use in a prior year.

في حال كانت طبيعة أعمال المسجل تسمح بتطبيق آلية تجزئة خاصّة تحددها الهيئة على تلك الأعمال، ولكنّ لم يتقدم المسجل بطلب لاستخدام تلك الآلية استر داد محددة بناءً على الآلية الخاصة ذات الصلة.

• في حال كانت طبيعة أعمال المسجل لا تسمح بتطبيق أي من آليات التجزئة الخاصّة على الأعمال، تكون be الاسترداد التي تمّ احتسابها للسنة الضريبية السابقة، والتي يتمّ حسابها بناءً على آلية التجزئة الأساسية

سنة ضريبية واحدة على الأقل.

لمدة سنتين على الأقل بعد الحصول على مو افقة الهيئة.

الرأسمالي جاهزاً للاستخدام في سنة سابقة.





Tax invoices – Article 59

الفواتير الضريبية – المادة (59)

تمّ تعديل المادة الخاصّة بالفواتير الضربيية لتشمل عدة The Article on tax invoices was amended to include several requirements and clarifications.

بشكل عام، تم تعديل المادة (59) من اللائحة التنفيذية In general, Article 59 of the Executive Regulation was amended to refer to a "registrant" instead of a "حيث للإشارة إلى "المسجل" بدلاً من " الخاضع للضريبة" حيث أن المسجلين هم فقط من لديهم رقم تسجيل ضريبي، "taxable person" as only registrants have TRNs and, وبالتالي، يمكن للمسجلين فقط إصدار فواتير ضريبية، بما ,therefore, only registrants can issue tax invoices including summary tax invoice.

اللائحة التنفيذية أنه يجب أن يكون إجمالي المقابل ومبلغ that the total consideration and the VAT amount خريبة القيمة المضافة المفروضة في الفاتورة الضريبية eflected on a simplified tax invoice must be expressed in AED.

التنفيذية، لا يُسمح بإصدار فاتورة ضريبية مبسّطة في Executive Regulation, simplified tax invoices are not allowed in instances where the reverse charge mechanism is applied under Article 48 of the Decree-Law, e.g. concerned services.

required to issue full tax invoices complying with المادة (59) من اللائحة التنفيذية، ما لم توافق الهيئة على Article 59(1) of the Executive Regulation in these instances, unless an administrative exception was approved by the FTA.

Executive Regulation, administrative exceptions may also be granted to except a registrant from having to deliver tax invoices, subject to the conditions the FTA considers necessary.

amended to clarify that the following documentary قيام الوكيل المسجل بتوريدات لصالح المورد الموكل evidence is required where a registered agent makes

متطلبات وتوضيحات.

في ذلك ملخص الفاتورة الضريبية.

توضح الفقرة (هـ) من البند (2) من المادة (59) من المادة (59) من المادة (59) Article 59(2)(e) of the Executive Regulation clarifies المبسّطة بالدر هم.

وفقاً للبند المُعدّل (5) من المادة (59) من اللائحة According to the amended Article 59(5) of the الحالات التي يتم فيها تطبيق آلية الاحتساب العكسي بموجب المادة (48) من المرسوم بقانون، على سبيل المثال في حالة الخدمات المعنية.

بالتالي، يتعين على متلقى الخدمات المعنية في مثل هذه Hence, the recipient of concerned services is الحالات إصدار فواتير ضريبية كاملة امتثالاً للبند (1) من استثناء إداري.

وفقاً للبند المُعدّل (7) من المادة (59) من اللائحة According to the amended Article 59(7) of the التنفيذية، يمكن أيضاً منح المسجل استثناءً إدارياً لاستثناء المسجل من متطلب تسليم الفواتير الضريبية، وذلك بناءً على الشروط التي تراها الهبئة ضرورية

تم تعديل البند (11) من المادة (59) من اللائحة التنفيذية Article 59(11) of the Executive Regulation was لتوضيح أنه يجب الاحتفاظ بالمستندات الثبوتية التالية عند



ونيابة عنه وقيام الوكيل بإصدار الفاتورة الضريبية ذات supplies for and on behalf of the principal of that supply and the agent issues the related tax invoice:

- the agent must retain sufficient records to
 يجب على الو كيل الاحتفاظ بسجلات كافية لتحديد اسم determine the name, address and TRN of the principal supplier, and
- و بجب على المورد الموكل الاحتفاظ بسجلات كافية the principal supplier must retain sufficient records to determine the name, address and TRN of the agent.

الضريبية ذات الصلة خلال 14 يوماً من تاريخ التوريد relevant tax invoice within 14 days from the date of المحدد بموجب المادة (25) أو المادة (26) من المرسوم supply determined under Article 25 or 26 of the Decree-Law.

استثناءً مما سبق، تمت إضافة البند (13) من المادة (59) As an exception to the above, Article 59(13) was إلى اللائحة التنفيذية الجديدة والذي ينصّ على فترات inserted in the New Executive Regulation that أخرى يجب خلالها إصدار فواتير ضريبية، وذلك في stipulates other periods within which tax invoices must be issued in the following cases:

- يجب إصدار الفواتير الضريبية المبسّطة بتاريخ simplified tax invoices must be issued on the date of supply, and
- مقتضى الحال، وتسليمه إلى متلقى/ مستلم التوريد issued and delivered to the recipient of the خلال 14 يوماً من انتهاء الشهر الميلادي الذي supply within 14 days from the end of the calendar month in which the date of supply of such supplies occurred.

تمت إضافة البند (14) من المادة (59) إلى اللائحة Article 59(14) has been inserted in the New Executive التنفيذية الجديدة لتوضيح أنه يجوز للهيئة سحب قرار Regulation to clarify that the FTA may withdraw an استثناء إداري يتعلق بالفواتير الضريبية إذا تبين لها أن administrative exception decision relating to tax invoices if the conditions under which the exception was granted are not met.

تمت إضافة البند (15) من المادة (59) إلى اللائحة Article 59(15) has been inserted in the New Executive Regulation to allow the FTA to specify the cases in التنفيذية الجديدة للسماح للهيئة بتحديد الحالات التي يجب

- المورد الموكل وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي،
- لتحديد اسم الوكيل وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي.

بشكل عام، يتعين على المسجلين إصدار الفاتورة Registrants are, generally, required to issue the بقانون.

الحالات الآتية:

- التوريد،
- ويجب إصدار ملخص الفواتير الضربيبة، بحسب summary tax invoices, where applicable, must be يتضمن تاريخ التوريد لتلك التوريدات.

الشروط التي تم بموجبها منح الاستثناء لم تعد مستوفاة.



فيها إصدار فواتير ضريبية كاملة على الرغم من استيفاء which full tax invoices are required even though the requirements for being eligible to issue simplified tax invoices are met.

متطلبات إصدار فواتير ضربيبة مستطة

Tax credit note - Article 60

تمّ تعديل الفقرة (هـ) من البند (1) من المادة (60) من Article 60(1)(e) of the Executive Regulation was amended to clarify the treatment of multiple tax credit notes issued in respect of the same tax invoice.

In such instances, the "value of supply shown on the tax invoice" in the subsequent credit note is the adjusted value according to the previous tax credit note.

For example, if a taxable person sold goods for AED 105 (including VAT), issued tax credit note for إشعار دائن ضريبي بمبلغ 21 در هم (شامل ضريبة القيمة AED 21 (including VAT), and subsequently issued المضافة)، ثم أصدر بعد ذلك إشعاراً دائناً ضريبياً آخر another tax credit note in relation to the same tax invoice, the "value of supply shown on the tax invoice" should be reflected as AED 80 (AED 100 -AED 20).

التنفيذية، يمكن أيضاً منح استثناءات إدارية للسماح Executive Regulation, administrative exceptions may also be granted to allow registrants not to deliver tax للمسجلين بعدم تسليم إشعار دائن ضريبي، وذلك بناءً على credit notes, subject to the conditions the FTA consider necessary.

تم تعديل البند (6) من المادة (60) من اللائحة التنفيذية Article 60(6) of the Executive Regulation was amended to clarify that the following documentary قيام وكيل مسجل بتوريدات لصالح موكله ونيابة عنه وقيام evidence is required where a registered agent makes supplies for and on behalf of the principal of that agent, and the agent issues a tax credit note in

الإشعار الدائن الضريبي – المادة (60)

اللائحة التنفيذية لتوضيح معاملة الإشعارات الدائنة الضريبية المتعددة الصادرة فيما يتعلق بذات الفاتورة الضربيبة

في مثل هذه الحالة، تكون "قيمة التوريد الموضحة على الفاتورة الضريبية" في الإشعار الدائن الضريبي اللاحق هي القيمة المُعدَّلة وفق الإشعار الدائن الضريبي السابق.

على سبيل المثال، إذا باع خاضع للضريبة سلعاً نظير مبلغ 105 در هم (شامل ضريبة القيمة المضافة)، وأصدر فيما يتعلق بذات الفاتورة الضريبية، فيجب أن تكون "قيمة التوريد الموضحة على الفاتورة الضريبية" هي مبلغ 80 درهم (100 درهم – 20 درهم).

وفقاً للبند المُعدّل (2) من المادة (60) من اللائحة According to the amended Article 60(2) of the الشروط التي تراها الهيئة ضرورية.

> لتوضيح أنه يجب الاحتفاظ بالمستندات الثبوتية التالية عند الوكيل بإصدار إشعار دائن ضريبي فيما يتعلق بذلك التوريد:



respect of such supply.

- يجب على الوكيل الاحتفاظ بسجلات كافية لتحديد اسم the agent must retain sufficient records to determine the name, address and TRN of the principal supplier, and
- ويجب على المورد الموكل الاحتفاظ بسجلات كافية the principal supplier must retain sufficient records to determine the name, address and TRN of the agent.
- المورد الموكل وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي،
 - لتحديد اسم الوكيل و عنو انه و رقم تسجيله الضريبي.

Tax return and payment – Article 64

Article 64(5)(j) of the Executive Regulation was amended to refer not only to "payable tax" but also "excess tax" to clarify that the net VAT position per النتيجة الصافية للفترة الضريبية من الممكن أن تكون tax period can be positive (i.e. an amount payable to the FTA) or negative (i.e. in favour of the registrant)

The term "excess tax" refers to the amount by which the "total value of recoverable tax for the period" (المربع 13) "إجمالي قيمة الضريبة المستحقة عن الفترة" (Box 13) exceeds the "total value of due tax for the المربع 13) period" (Box 12) per the VAT return.

الإقرار الضريبي وسداد الضريبة – المادة (64)

تمّ تعديل الفقرة (ي) من البند (5) من المادة (64) من اللائحة التنفيذية للإشارة ليس فقط إلى "الضريبة المستحقة الدفع" بل أيضاً إلى "فائض الضربية"، وذلك لتوضيح أن موجبة (أي مبلغ مستحق الدفع للهيئة) أو سالبة (مبلغ لحساب المسجل).

يشير مصطلح "فائض الضريبة" إلى المبلغ الذي يُجاوز به "إجمالي قيمة الضريبة القابلة للاسترداد عن الفترة" (المربع 12) في الإقرار الضريبي.

Tourist visitors - Article 68

تم إجراء تعديل على الفقرة (ج) من البند (2) من المادة An amendment was made to Article 68(2)(c) of the (68) من اللائحة التنفيذية لمواءمة الفترات الزمنية مع Executive Regulation to align time periods with الفقرة (ب)، أي يجب تصدير السلع من قبل السائح القادم Paragraph (b), i.e. the goods must be exported by the من خارج الدولة خلال 90 يوماً من تاريخ التوريد، بدلاً voverseas tourist within 90 days from the date of supply, instead of within 3 months.

السياح الزائرين – المادة (68)

عن تصدير ها خلال ثلاثة أشهر.





Foreign governments - Article 69

الحكومات الأجنبية – المادة (69)

ترقيمها لإدراج شروط طلب استرداد ضريبة القيمة restructured and renumbered to list the conditions المضافة التي تتكبدها الحكومات الأجنبية والمنظمات for requesting the repayment of VAT incurred by foreign governments, international organisations, diplomatic bodies and missions, or by an official thereof.

تمت إعادة تنظيم المادة (69) من اللائحة التنفيذية وإعادة Article 69 of the Executive Regulation was الدولية والجهات والبعثات الدبلوماسية، أو أي مسؤول لدي أي منها.

The conditions are similar to the conditions previously reflected, with the addition of a time limit of 36 months for officials to submit their claims, unless another period is specified in an international treaty or other agreement in-force in the UAE.

الشروط مشابهة للشروط التي وردت سابقاً، مع إضافة إطار زمني مدته 36 شهراً لقيام المسؤولين بتقديم طلب الاسترداد، ما لم يتم تحديد فترة أخرى محددة في معاهدة دولية أو اتفاقية أخرى نافذة في الدولة.

This Public Clarification issued by the FTA is meant to clarify certain aspects related to the implementation of the Cabinet Decision No. 100 of 2024 on the Amendment of Some Provisions of the Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive Regulation of the Federal Decree-Law No 8 of 2017 on Value Added Tax, and its amendments.

يهدف هذا التوضيح العام الصادر عن الهيئة الاتحادية للضر ائب إلى توضيح بعض المواضيع المتعلقة بتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، وتعديلاته.

This Public Clarification states the position of the FTA and neither amends nor seeks to amend any provision of the aforementioned legislation. Therefore, it is effective as of the date of implementation of the relevant legislation, unless stated otherwise.

هذا التوضيح العام يتضمن موقف الهيئة الاتحادية للضرائب ولا يُعّدل ولا يهدف إلى تعديل أي من أحكام التشريعات المذكورة. ولذلك، فإن هذا التوضيح العام يسري اعتباراً من تاريخ تطبيق التشريعات الضريبية ذات الصلة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في النص.